كأنهم ليسوا ببشر

انتهاكات متكررة ضد المهاجرين في اليمن

تحرير: شريف عبد الحميد
إعداد: على محمد

www.maatpeace.org

قائمة الـمحـتـويــات

مقدمة: 2

مفاهيم الدراسة..... 3

الإطار القانوني لحماية المهاجرين: 5

القتل خارج إطار القانون:..... 6

الحرمان من المساعدات الإنسانية: 7

الاحتجاز والاعتقال التعسفي:..... 8

ارتفاع خطابات الكراهية والتمييز ضد المهاجرين: 10

الترحيل القسري للمهاجرين: 10

التعذيب والمعاملة المُهينة: 12

التحديات الرئيسية التي تواجه المهاجرين في اليمن: 13

التوصيات: 13

المقدمة

منذ واحد وثلاثون عاماً اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في تاريخ 18 ديسمبر 1990، وعلى الرغم من تضاعف عدد المهاجرين بين عامي 2000 إلي 2020، من 17 مليوناً إلي 34 مليوناً وهرب غالبيتهم من النزاعات المسلحة لاسيما في منطقة الشرق الأوسط أو من الاضطهاد أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، أو التماساً لتحسين الظروف الاقتصادية لشخصه أو لأسرته، لاتزال هذه الاتفاقية واحدة من اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي لم تحظ بالتأييد المناسب، حيث إن 56 دولة فقط في العالم صادقت وإنضمت إليها، منها فقط ستة دول عربية هي: مصر، موريتانيا، الجزائر، المغرب، ليبيا، وسوريا، وحتي الآن لم تنضم اليمن إلى هذه الاتفاقية.

ووفقا لأخر إحصائية صادرة عن الأمم المتحدة يوجد ما يربو علي 281 مليون مهاجر يعيشيون خارج دولهم الأصلية، وتختلف أسباب هجرتهم عن بعضهم البعض. وفي منطقة الشرق الأوسط تُعد اليمن بمثابة بلد العبور الأول للمهاجرين لاسيما المهاجرين الأفارقة من منطقة القرن الأفريقي، نظراً لقرب دول منشأ هؤلاء المهاجرين من سواحل اليمن، وباعتبارها بوابتهم إلي دول الخليج العربي أو أوروبا، ويصل هؤلاء المهاجرين في الغالب على متن قوارب كبيرة، وأحيانا يستخدمون سفن تهريب بمقابل مادي يصل أحيانا إلى 500 دولار عن كل مهاجر ومن يُكتب له النجاه من هؤلاء المهاجرين، من من يصل السواحل اليمنية بأمان، لأن الكثير من المهاجرين يتعرضون للضرب وأحيانا تقوم شبكات التهريب بإرغامهم على مغادرة السفينة أو القارب على مسافات بعيدة من السواحل خوفا من تعرض السفن للاحتجاز من قبل إدارة الحدود، لذلك يسقط العديد من الضحايا غرقا إذ لا يستطيعون السباحة لمسافات طويلة.

ويوجد في اليمن في الوقت الحالي ما يقرب من 41 ألف مهاجر غالبيتهم من الجنسية الإثيوبية والصومالية والإيرترية، وتناقص عدد المهاجرين الوافدين إلي اليمن بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث كان قد وصل عام 2019 إلي 138 ألف مهاجر وفقا للمنظمة الدولية للهجرة[1]، وفي الغالب ما يلتمس هؤلاء المهاجرين اليمن من أجل تحسين مستوي المعيشة الخاص بهم وبأسرهم، هرباً من النزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية مثل تغير المناخ، وسوء الأحوال الاقتصادية في دولهم الأصلية.

لكن في طريقهم إلي اليمن، يقع هؤلاء المهاجرون ضحية لعمليات الإحتيال والجريمة المنظمة من قبل شبكات التهريب والوسطاء المتعاونين معهم سواء في دولة المقصد أو العبور أو المنشأ، ومارست جميع الأطراف في اليمن، انتهاكات ضد المهاجرين، بما في ذلك جماعة الحوثيين، سواء في صنعاء أو في محافظات أخري خاضعة لسيطرتها في شمال اليمن، ووضعت جماعة الحوثيين المهاجرين الأفارقة أمام خيارات كلاهما سئ، فإما استغلالهم في أعمال قتالية ضد القوات الحكومية والتحالف السعودي - الإماراتي، أو دفع رسوم خروج من مراكز الاحتجاز، أو الترحيل القسري إلى المحافظات الجنوبية الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

وفي مراكز الاحتجاز في محافظة عدن تعرضوا أيضا لإنتهاكات متكررة، ومارست نفس الانتهاكات شبكات التهريب والمتاجرين بالبشر علي الحدود اليمنية مع المملكة العربية السعودية، ولم يخضع مسؤولين عن الإساءات ضد المهاجرين للمساءلة في اليمن إلا في حالات قليلة للغاية لا ترقي لإن نعتبرها من قبيل الممارسات السائدة، لإن السائد فيما يتعلق بهذه الانتهاكات هو الإفلات من العقاب

[1] المنظمة الدولية للهجرة: أكثر من 3800 مهاجر وصلوا اليمن أول شهرين من عام 2021، روسيا اليوم، 4 أبريل 2021، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3wSKlWV

وعدم المحاسبة حتي علي بعض الجرائم التي ترقي لجرائم ضد الإنسانية. وكان أخرها في مارس 2021، وهي وقوع حريق مرفق المهاجرين التابع لإدارة الجوازت والهجرة والجنسية في صنعاء والذي اندلعت فيه النيران والأدخنة بعد إطلاق قنابل دخانية من قبل مجندين وحراس المرفق التابعين لجماعة الحوثيين.

هديا علي ما سبق، عملت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**، علي إصدار هذا التقرير من أجل لفت الإنتباه بخصوص الانتهاكات والإساءات الممنهجة التي يتعرض لها المهاجرون في اليمن، لاسيما أعمال القتل خارج إطار القانون، والحرمان من المساعدات الإنسانية، وارتفاع خطابات الكراهية والتمييز ضد المهاجرين، والترحيل القسري للمهاجرين، والممارسات الأخرى التي ترقي إلي مستوي التعذيب، لكن قبل ذلك سوف نركز علي توضيح بعض المفاهيم التي قد تشكل لبس بخصوص المهاجرين، بالإضافة إلي الإطار القانوني لحماية المهاجرين.

مفاهيم الدراسة

من هم المهاجرون:

يمكن تعريف المهاجرون بإنهم جميع الأفراد الذين يختارون بمحض إرادتهم أو رغما عنهم في حالات أخري الانتقال من دولتهم الأصلية إلي دولة أخري وغالبا ما يرتبط ذلك برغبتهم في تحسين مستواهم الاقتصادي عن طريق العمل في الدول الذين ينتقلون إليها. ومن حق المهاجر أن يعود إلي وطنه متي شاء علي عكس اللاجئ، فكل اللاجئين مهاجرين وليس كل المهاجرين لاجئين[2]. ويمكن أن ينتقل المهاجر بطريقتين من بلده الأصلي إلي بلد أخري[3]:

- **الهجرة القانونية أو الشرعية:**

وهو أي انتقال للأفراد من بلد إلى أخر وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في دول المقصد لاسيما تأشيرات الدخول وبطاقات الإقامة التي تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات[4].

- **الهجرة غير الشرعية:**

هو كل انتقال يقوم به الأشخاص من بلد إلى آخر دون امتلاك التراخيص والتأشيرات القانونية، ويكون ذلك من خلال البحر أو البر أو الذهاب إلي إقليم دولة أخري بواسطة وثائق مزورة او بمساعدة شبكات التهريب أو ما يطلق عليها شبكات الجريمة المنظمة وينطبق تعريف المهاجر غير الشرعي في بعض الأحيان علي المهاجرون الذين دخلوا الدولة بطريقة شرعية لكن انتهت تأشيراتهم فيصبحوا غير شرعيين[5]. وفي تعريف أخر حدده برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994، ينظر للهجرة غير

[2] The legal framework for migrants and refugees, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Page 10, Available at the following link: https://bit.ly/3ku3mfw

[3] التغطية الإعلامية للهجرة استناداً للقانون الدولي، ص 78، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3enrWuQ

[4] المرجع السابق نفسه

[5] رأس العارة.. طريق طالبي اللجوء الإثيوبيين نحو الجحيم، المرصد الأورمتوسطي لحقوق الإنسان، ص 5، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3eqrCLJ

الشرعية علي أنها العملية التي ينتقل بموجبها الأشخاص إلي دولة العبور أو المقصد لكن لا يستوفون المتطلبات التي حددتها دولة المقصد للدخول أو الإقامة أو ممارسة نشاط اقتصادي[6].

وفي الخريطة ادناه سنوضح طرق الهجرة بين القرن الأفريقي واليمن والتي في الغالب ما يستخدمها المهاجرين

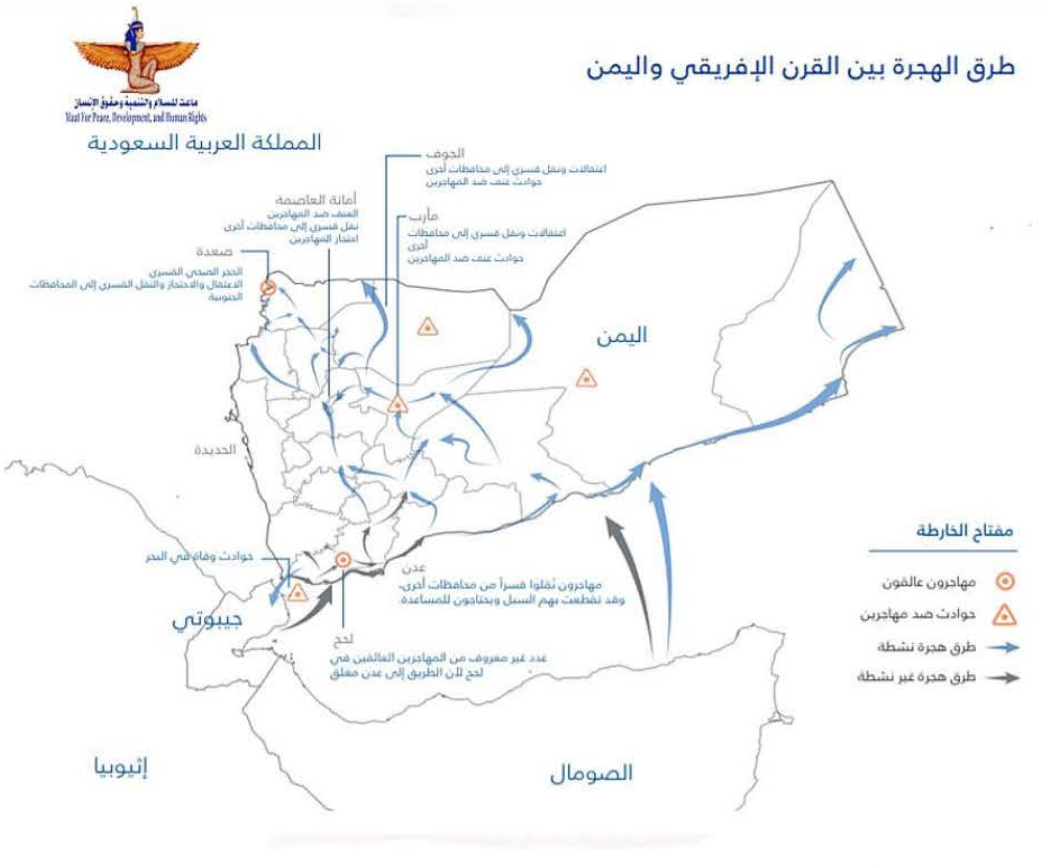

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

وفي كل الأحوال يلجئ الأفراد إلي الهجرة لأسباب مشتركة، موضحة في الصورة أدناه

[6] Ibid, P.7, Available at the following link: https://bit.ly/3ku3mfw

الإطار القانوني لحماية المهاجرين:

يعّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمثابة الضمانة الأساسية لحماية حقوق جميع الأفراد بما في ذلك المهاجرون، وبغض النظر عن وضعهم القانوني في المكان الذي يتواجدون فيه، وجاء في المادة الثالثة عشر من الإعلان "لكل فرد حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلي بلده[7]، وتنص المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية علي كفالة الدول لجميع الأفراد المقيمين في إقليمها أو الداخلين في ولايتها الحقوق المعترف بها في العهد الدولي دون تمييز[8]، وتوفر اتفاقية مناهضة التعذيب للأفراد بمن فيهم المهاجرين الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية والمُهينة، والتي غالبا ما تقترن بمبدأ عدم الإعادة القسرية للمهاجرين، وهو مبدأ يحظر علي الدول ترحيل أي شخص إلي الولاية القضائية لدولة أخري إو إقليم أخر إذا كان هناك ما يدعو للاعتقاد بإنه قد يتعرض للتعذيب أو أي انتهاكات أخري لحقوق الإنسان.

ووفقا للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي فإنه لا ينبغي توقف الأشخاص أو اللجوء للاحتجاز الإداري ويجب أن يكون تدبيراً إستثنائيا يلجئ إليه كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة في حالة إن كان له غرض مشروع فحسب[9]. والتزمت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب الفقرة 14 من إعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين علي "شجب وإدانة الأفعال والممارسات التي تنطوي علي كراهية وعنصرية وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين واللاجئين وكذا الصور النمطية التي تُلصق بهم علي أسس من بينها الدين والمعتقد[10].

وقد كفلت عديد من المعاهدات والمواثيق الدولية لجوء المهاجرين للعدالة، فالمادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أوضحت أنه من حق كل فرد أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون[11]،

---

[7] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 13، علي الرابط التالي:https://bit.ly/36BzhCE
[8] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3hGllxn
[9] تتقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، ص 6، 7، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3wDVFWt
[10] إعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين، الفقرة 14، ص 5، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3ifVxY5
[11] مصدر سبق ذكره، المادة 14، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3hGllxn

ونصت المادة 18 من الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إن "للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في المساواة مع رعايا الدولة المعنية أمام المحاكم بأنواعها. وعند إثبات أية تهمة جنائية ضدهم، أو تحديد حقوقهم والتزاماتهم في دعوى قضائية، يكون من حقهم سماع أقوالهم بطريقة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة تعقد وفقا للقانون"[12].

القتل خارج إطار القانون

الحق في الحياة، هو حق أصيل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي كافة المعاهدات والصكوك الدولية، فلا يجوز حرمان أي أنسان من الحياة تعسفاً ويشمل هذا الحق المهاجرين غير الشرعيين ولهم الحق في الأمان الشخصي-وعدم التعرض للخطر، ويولي بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أهمية خاصة لهذا الحق، في المادة 16 كحق لصيق بالإنسان أينما رحل[13]. إلا أن المهاجرين في اليمن تعرضوا لطيف واسع من المخاطر التي تتعارض مع الحماية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي للاجئين والأعراف الدولية الأخرى وما انفك حقهم في الحياة محفوف بالمخاطر.

ففي 7 مارس 2021، أطلقت قوات الأمن التابعة لجماعة الحوثيين مقذوفات أو قنابل على مركز احتجاز للمهاجرين تابع لإدارة الهجرة والجنسية في محافظة صنعاء، ما تسبب في اندلاع حريق في المركز، ترتب عليه مقتل أكثر من 65 مهاجر أغلبهم من الجنسية الإثيوبية وإصابة أكثر من 200 أخرين منهم من لا يزال في حالة حرجة للغاية[14]، فيما تتفق مؤسسة ماعت مع ما ذهبت إليه المنظمة الدولية للهجرة التي أفادت بإن عدد القتلى قد يكون أعلي من ذلك بكثير.

خلفية عن الواقعة

تم وضع 550 مهاجر اثيوبي وبعضهم من الصومال وإريتريا في هنجر[15] أو مرفق مزدحم للغاية بالمهاجرين، لم تتوقف المسألة عند حد الازدحام لكن شملت الظروف بالغة السوء منع حصول المهاجرين داخل المرفق على أغطية للنوم، ولم يتلقوا الطعام سوي في أوقات متباعدة وبكميات قليلة، ولم يحصلوا على كميات مياه مناسبة، وتعرضوا للإهانات والضرب والتهديد من حراس مركز الاحتجاز، الظروف السابقة المزرية دفعت المهاجرين إلى تنظيم إضرابا عن الطعام[16].

في وقت مبكر من يوم 7 مارس 2021 بحسب شهادات بعض المهاجرين المحتجزين والتي رصدتها مؤسسة ماعت، رفض بعض المهاجرين تناول الإفطار. في الساعة الواحدة بعد الظهر، عاد الحراس بطعام الغداء، لكنّ المحتجزين استمروا في رفضهم الحصول على الطعام. بعد أن تعرف حراس المركز على منظمي الاحتجاج، أخرجوهم من الهنجر، وضربوهم بالعصي الخشبية وأسلحتهم النارية. كرد فعل على ذلك قام المحتجزون بإلقاء الأطباق، وأصابوا أحد حراس الأمن في وجهه الذي اتضح فيه آثر جروح. جمع الحراس

---

12 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 18، علي الرابط التالي:https://bit.ly/36G9WYd

13 بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 16، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3hIb2Ji

14 الجالية الأفريقية في اليمن تشيع 44 مهاجراً ماتوا حرقاً في صنعاء، أندبيندنت عربية، 14 مارس 2021، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3xGNom2

15 بناء كبير مرتفع مُقوس الشكل

16 اليمن: مقتل عشرات في حريق بمركز احتجاز للمهاجرين، هيومن رايتس ووتش، 16 مارس 2021، علي الرابط التالي: https://bit.ly/2UliEZt

المهاجرين بعدها في مكان قريب واحتجزوهم في الهنجر. بعد دقائق تفاجئ المهاجرين المحتجزين بقوات أمن تردي الزي الأسود والأخضر والرمادي، مدججين بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، اعتلي أحد أفراد الأمن آنفين الذكر سطح الهنجر الذي كان به بعض الفتحات للتهوية وأطلق مقذوفتين ناريتين قال المهاجرون إنّ القذيفة الأولى جعلت عيون المهاجرين في الهنجر تذرف بالدموع. انفجرت الثانية، التي أسماها المهاجرون بالـ "قنبلة"، أحدثت هذه القنبلة دويا في المركز واشغلت الحريق في كافة أركانه[17].

في 17 مارس 2021، اعترف الحوثيين بمسؤولية قوات الأمن التابعين لهم في حريق مركز الاحتجاز الخاص بالمهاجرين وأفادوا إن 11 جنديا من إدارتي مكافحة الشغب والجوازات مسؤولين عن إحراق 45 من المهاجرين وإصابة 170 أخرين، هذه الأرقام اتضح فيما بعد إنها أعلي من ذلك بكثير، وقال الحوثيين إن القنابل المستخدمة في اشغال الحريق هي قنابل دخانية من نوع " CS " وقال الحوثيين إن الجنود احتجزوا لحين تقديمهم للمحاكمة، وافادوا بفتح تحقيق مستقل في الحادثة، وفي شهادات للجنود قالوا إنهم لم يأتمروا من رؤسائهم لإطلاق القنابل، لكن حتي كتابة هذه التقرير، لم نعرف النتائج النهائية لهذا التحقيق[18]، تري مؤسسة ماعت إن اعتراف الحوثيين بجريمة مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء وهي بمثابة جريمة ضد الإنسانية لا يمكن أن تعفيهم عن المسؤولية ولابد للأمم المتحدة من توقيع عقوبات بعد تحقيق مستقل وشامل على من أعطوا الأوامر للجنود بإطلاق القذائف والنيران صواب هنجر الاحتجاز، إن الإفلات من العقاب على هذه الجريمة سيكررها على نحو مستمر، ما قد يجعل المهاجرين في ا+ليمن عُرضة لهذا النوع من الانتهاكات التي تتعلق بحق لا يعلوه حقوق أخري من حقوق الإنسان.

جدير بالذكر إنها ليست الواقعة الأولي، التي تُثبت إن الحوثيين لا يتعاملون مع المهاجرين كبشر، وإن اخر ما قد يطرأ في فكر الحوثيين في صنعاء إنقاذ أرواح المهاجرين، حيث رصدت مؤسسة ماعت في 16 أبريل 2020، احتجاز عناصر مسلحة تابعة للحوثيين الألاف المهاجرين الإثيوبيين في قرية الغار في محافظة صعدة وهي قرية تؤوي المهاجرين بشكل غير شرعي. طلبت العناصر المسلحة من المهاجرين ركوب عربات نقل صغيرة واقتادتهم الي الحدود السعودية وأطلقت الرصاص الحي على شخصين حاولا الفرار، فلقوا حتفهم في الحال[19]. وفقا لشهادات مهاجرين كانوا على متن عربات النقل الصغيرة التي بلغت خمسون عربة، قُتل أربعون شخصا بسبب إطلاق الحوثيين قذائف الهاون والرصاص الحي على المهاجرين علي الحدود مع المملكة العربية السعودية، إن معاملة الحوثيين غير الإنسانية للمهاجرين تتعارض مع الحماية المكفولة لهم في القانون الدولي وفي كافة الأعراف الدولية، وبما إن الحوثيين جماعة فاعلة تمارس وظائف شبيه بوظائف الدولة فهي مطالبة بالامتثال للقانون الدولي، وتري مؤسسة ماعت إن استمرار تنصل الحوثيين من هذه الالتزامات لاسيما ناحية المهاجرين سيترتب عليه خسائر فادحة في أرواحهم[20].

الحرمان من المساعدات الإنسانية

يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان حق المهاجرين في الوصول للخدمات الإنسانية، وعلى نفس النسق فإن القانون الإنساني الدولي يمنح المدنيين الحق في الحصول على مساعدات إنسانية وشمولهم بأعمال الإغاثة في النزاعات المسلحة غير الدولية، ويشمل ذلك المهاجرين أيضا. لكن في أعقاب الحريق الذي اندلع في مركز احتجاز اللاجئين والمهاجرين الأفارقة في 7 مارس 2021، منعت جماعة

---

17 مصدر سبق ذكره، علي الرابط التالي:https://bit.ly/2UliEZt

18 وأخيرا.. ميليشيا الحوثي تعترف بأحداث "مجزرة صنعاء"، سكاي نيوز عربية، 22 مارس 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3z0t5jC

19 اليمن: الحوثيون يقتلون ويطردون مهاجرين إثيوبيين، هيومن رايتس ووتش، 13 أغسطس 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3hJApuj

20 مصدر سبق ذكره، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3hJApuj

الحوثيين المنظمات الإنسانية في صنعاء من الوصول إلى المهاجرين الذين كانوا في أشد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية لاسيما المساعدات الطبية، ولم تكتف الجماعة بذلك لكن فرضت حصارا على المستشفيات التي نقل إليها أكثر من 200 مصّاب ومنعت الوصول إلي هذه المستشفيات بحجة ضرورة الانتهاء أولاً من إجراء تحقيقات موسعة بشأن الحادثة، ما دفع المنظمة الدولية للمطالبة بمنح العاملين في المجال الإنساني والصحة إمكانية الوصول لدعم علاج المتضررين من الحريق وغيرهم ممن يتلقون رعاية طويلة الأمد من قبل المنظمة الدولية للهجرة وشركائها[21].

وفي جنوب اليمن، وفي أعقاب انتشار فيروس كورونا، علقت وزارة الداخلية اليمنية برنامج العودة الإنسانية الطوعية التابع للمنظمة الدولية للهجرة بسبب القيود التي فرضت علي الحركة والمخاوف الأمنية من إمكانية العودة للمهاجرين في هذا التوقيت، وعلي الرغم من المفاوضات المُضنية التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا لإستئناف برنامج العودة الإنسانية لاسيما للمهاجرين الإثيوبيين والذين يشكلون أغلبية المهاجرين الوافدين إلي اليمن إلا أنه حتي أكتوبر 2020، لم تكن الحكومة اليمنية قد وافقت علي استئناف البرنامج الإنساني، وخلف ذلك، ظروفاً ردئية عاش فيها المهاجرون في محافظة عدن، حيث مكث كثيرون منهم لفترة طويلة ينامون في العراء، أو في مبان مهجورة في مناطق نائية، في حين افتقدوا حقهم في الوصول للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي، وكانوا عُرضة أكثر من غيرهم للإصابة بالأمراض وفي مقدمتهم فيروس كورونا المستجد[22]. إن الوصول الإنساني للمهاجرين في صلب عمل المنظمات الإنسانية، التي تسعي إلى تخفيف الأضرار عن الأفراد وفقا لاحتياجاتهم فقط وبغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسيتهم أو عرقهم أو معتقداتهم الدينية[23].

الاحتجاز والاعتقال التعسفي

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، الاحتجاز او الاعتقال التعسفي للمهاجرين بما في ذلك الذين يدخلون بطرق غير شرعية، ويجب ألا يخضع المهاجرين للاحتجاز التعسفي أو غير من أشكال الإكراه في ظروف غير مناسبة، ووفقا للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين "لا ينبغي اعتبار الدخول أو الإقامة غير القانونية جرائم جنائية، وإن المهاجرين غير الشرعيين لا يجب النظر إليهم كمجرمين"[24].

إلا أنه وفي أعقاب انتشار جائحة فيروس كورونا وبإعلان جماعة الحوثيين إن أول إصابة بالفيروس ترجع إلى مهاجر صومالي، شنت الجماعة في صنعاء وفي غيرها من المحافظات التي تخضع لسيطرتها حملات واسعة ضد المهاجرين، وأودعتهم في مراكز احتجاز غير آدمية، تفتقر لمقومات البقاء على قيد الحياة، فالطعام كمياته قليلة والمياه غير نظيفة، وغرف النوم ليس بها فتحات للتهوية، وقدرت

---

[21] جريمة حوثية بصنعاء.. حرمان الضحايا الأفارقة من مساعدات دولية، العين الإخبارية، 9 مارس 2021، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3hLYhh3

[22] التقرير الربعي عن الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة – اليمن، ص 1، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3reJlLi

[23] مذكرة توجيهية إجراء يضمن وصول المهاجرين إلى المساعدة الإنسانية ووصول المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ص 2، على الرابط التالي:https://bit.ly/3xT1EYQ

[24] " محتجزون ومجردون من إنسانيتهم "تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ص 14، على الرابط التالي:https://bit.ly/3r9Y75W

المنظمة الدولية للهجرة عدد المحتجزين من المهاجرين في صنعاء فقط بأكثر من 3 آلالاف مهاجر حتي سبتمبر 2020، يعيشون في أحلك الظروف غير المواتية لاستمرار الحياة[25].

من بين الإحصائية آنفة الذكر احتجزت جماعة الحوثيين تعسفياً نحو 900 مهاجر داخل مركز الاحتجاز التابع لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء قبل اندلاع الحريق الذي أودي بحياة العشرات من المهاجرين، مع العلم إن عدد المحتجزين داخل المرفق يفوق السعة الاستيعابية له بنحو ثلاث مرات[26]. ويبقي هؤلاء المهاجرين رهن الاحتجاز حتي يقومون بدفع رسوم الخروج والتي تتخطي 500 دولار في أحيان كثيرة، ولا يقدر غالبية المهاجرين علي دفع تلك الرسوم الباهظة، ويتم مساومتهم في بعض الأحيان من أجل الإنخراط في القتال مع الحوثيين ضد الحكومة اليمنية والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مقابل دفع رسوم الخروج والحصول علي مبالغ إضافية. أما من يرفض فيظل في الأماكن المخصصة لاحتجاز المهاجرين وهي عبارة عن هناجر أو مرافق لا تصلح لاحتجاز الأشخاص ويُلاحظ فيها الازدحام الشديد، وانعدام الإضاءة والتهوية، ما يُسهل انتشار الأمراض المعدية مثل الجدري والجرب وغيرها من الأمراض.

أما في جنوب اليمن فتعرض المهاجرين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا لاسيما في محافظة عدن لنفس الممارسات التعسفية، واحتجز نحو 300 مهاجر أغلبهم من الجنسية الصومالية والإريترية بمركز احتجاز بمديرية البريقة في محافظة عدن، وهو مركز بحوث علوم بحرية تابع لوزارة الثروة السمكية، تم تحويله إلى مركز لاحتجاز المهاجرين.

وداخل مركز احتجاز البريقة بمحافظة عدن تعرض المهاجرين لأنماط شتي من الإساءات الممنهجة من قبل حراس المركز تم الاعتداء على الرجال وطرحوا ارضاً، وتعرضت النساء للاغتصاب والتحرش الجنسي واضطررن لخلع عباءتهن وحجابهن بضغوط من حراس السجون ومن ترفض كانت تتعرض للضرب المُبرح ولإساءات بالغة في شهادة إلى منظمة غير حكومية قالت امرأة إثيوبية احتجزت في السجن وإنها مازالت تعاني من الألم بعد أن ضربها أحد الحراس بشدة، بسبب رفضها أن تدعهُ يمارس الجنس معها. وأفادت أيضا إن النساء والفتيات كُن يتعرضن بشكل منتظم للاغتصاب والاعتداءات الجنسية، وإنها رأت الحراس يغتصبون اثنتين من صديقاتها[27].

تأكيدا على هذه الانتهاكات، عزلت وزارة الداخلية اليمنية في 2 أبريل 2018 قائد مركز البريقة " العقيد خالد العلواني" بدعوي إنه تجاوز صلاحيات عمله ونقلت المهاجرين إلى مواقع أخري ووعدت بالتحقيق في الشكاوى المرتبطة بالإساءات التي تعرض لها المهاجرين[28]، غير إن العلواني تم مكافئته ونقله للعمل كمدير شرطة مديرية المعلا في محافظة عدن، قبل أن تطالب وزارة الداخلية بتوقيفه للتحقيق معه في 19 أبريل 2018، غير إنه لم يعثر عليه ومن الوارد إنه غادر العاصمة عدن إلي دولة مجاورة وفقا لمصادر محلية يمنية[29].

---

[25] مصدر سبق ذكره، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3xP2OEM

[26] "الهجرة الدولية": ظروف احتجاز المهاجرين باليمن "لا إنسانية"، سكاي نيوز عربية، 15 مارس 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3riQ5rB

[27] مصدر سبق ذكره، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3kxBIyt

[28] اليمن: تعذيب واغتصاب مهاجرين أفارقة رهن الاحتجاز، هيومان رايس ووتش، 17 أبريل 2018، على الرابط التالي: https://bit.ly/3ehX9zq

[29] أمر بتوقيف مسؤول أمني يمني بعد اتهامات باغتصاب مهاجرين أفارقة، فرنسا 24، 19 أبريل 2018، على الرابط التالي: https://bit.ly/3zeCuEH

لم يخضع أحد من حراس مراكز اللاجئين الأفارقة في مديرية البريقة في محافظة عدن للمساءلة أو المحاكمة الحقيقة ما وسع دائرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات ضد المهاجرين في جنوب اليمن. ومنع المهاجرين الأفارقة في كل الأحيان من الوصول إلى العدالة أو شكوى مرتكبي الانتهاكات ضدهم، ويفتقر اليمن لنظام قضائي فعال، ومن غير الوارد التماس العدالة بالنسبة للمهاجرين وتفتقر المحاكم حتى في حالة الوصول إليها لخدمات الترجمة الشفوية أو المساعدة القانونية للمهاجرين، ما جعل المهاجرين لقمة سائغة، ولم يجدوا مفر من الحصول على حقوقهم المهدورة، فمنهم من رضي وعمل كعمال نظافة وفي ورش السيارات، وفي أعمال أخري خطيرة ومن بينهم أطفال، ومنهم من غادر إلى الحدود رغبة في الذهاب إلي المملكة العربية السعودية، وأخرين فضلوا العودة مرة أخري إلي دولهم الأصلية.

ارتفاع خطابات الكراهية والتمييز ضد المهاجرين

بعد أن أعلن الحوثيين إن أول إصابة بفيروس كورونا في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ترجع إلي مهاجر صومالي، عاني المهاجرين في هذه المناطق لطيف واسع من التمييز العنصري، وتفاقمت خطابات الكراهية ضد المهاجرين الذين وصموا بإنهم ناقلين أمراض، وتعرضوا لأنماط مختلفة من الإساءات من بينها الإساءة الجسدية واللفظية ومنعهم من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، أو الحصول علي الطعام الكافي، وفرضت قيود على حركتهم ونقلوا قسرا من قبل جماعة الحوثيين إلى الخطوط الأمامية للصراع وإلى أماكن صحراوية كالحة وتركوا عالقين هناك بدون غذاء أو ماء أو أي خدمات أساسية تساهم في بقاءهم أحياء[30]. بالإضافة إلى ذلك قرر مسؤولين تابعين للجماعة في صنعاء تسريح عشرات من عمال النظافة الأفارقة، وكذلك الحال بالنسبة للعاملات الأفريقيات في المنازل والشركات. وأفيد عن وجود توجه رسمي من الجماعة آنذاك لاحتجاز المهاجرين كافة، كما جرت محاربة أرزاق من يعملون في غسل السيارات بالشوارع، والتعامل معهم بازدراء، وكان أي مهاجر يصادف مواطن أو عنصر أمني يُنعت بإنه "فيروس متحرك"[31].

إن التمييز ضد المهاجرين في اليمن على أساس إنهم ناقلي الوباء، ليس له أي دلائل علمية، ويتعارض مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، والذي تطالب بشجب التمييز العنصري واتخاذ ما يكفي من التدابير للقضاء عليه وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس مع عدم تشجيع وحماية أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو أي منظمة[32]. غير إن الإشكال الرئيسي في اليمن على وجه التحديد، هو إن الجماعة المُسلحة "الحوثيين" أو أنصار الله كما يحبون أن يُطلق عليهم، والتي انقلبت على كافة مقررات إرساء حكم ديمقراطي وتداول سلمي للسلطة، كمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، لا تجد نفسها مُلزمة بقواعد حقوق الإنسان ولا القانون الدولي في تعارض ج وما أبداه في وقت سابق المفوض السامي لحقوق الإنسان، عندما أقر إنه متي مارست الجهات الفاعلة غير الحكومية وظائف شبيه بوظائف الحكومة أُعتبرت مُلزمة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان[33].

الترحيل القسري للمهاجرين

[30] منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة تُعربان عن قلقهما بسبب التمييز ضد المهاجرين في اليمن بخصوص كوفيد-19، المنظمة الدولية للهجرة، 10 مايو 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/36JT42F

[31] أفارقة اليمن... عنصرية وتجنيد حوثي قسري، العربي الجديد، 10 نوفمبر 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/2Td7Bkx

[32] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2، على الرابط التالي:https://bit.ly/3xKcyA6

[33] صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة وفشلنا في الرد بشكل مناسب، معهد غرب أسيا وشمال إفريقيا، 16 يناير 2015، على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZEBaLe

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي العرفي، الإعادة القسرية للمهاجرين واللاجئين إلى دولهم الأصلية، وتطالب كافة المواثيق الدولية بتوفير الحماية للمهاجرين حتى في حالة دخولهم إلى بلد العبور أو المقصد بطريقة غير شرعية، غير إن الحوثيين لم يلتزموا بمبدأ عدم الإعادة القسرية للمهاجرين، وفي أبريل 2021 فضت قوات مكافحة الشغب التابعة لجماعة الحوثيين في صنعاء اعتصاماً لمئات من المهاجرين الأفارقة الذين كانوا معتصمين أمام المفوضية السامية لشئون اللاجئين بصنعاء وترتب علي عملية الفض، قتلي 2 من المهاجرين وإصابة المئات من بينهم ما يربو علي 55 امرأة نتيجة استخدام الرصاص الحي، بالإضافة إلي نهب معلقاتهم ومستلزماتهم الشخصية مثل الهواتف المحمولة والأموال التي كانت بحوزتهم، في حين تم ترحيل أخرين إلى محافظات تعز ولحج وذمار[34].

الحق في حرية التجمع السلمي، مكفول لكل انسان، ولا يمكن أن يكون ذريعة لترحيل المهاجرين قسريا، حيث بدأت جماعة الحوثيين في 3 أبريل 2021، نقل قسري لمئات المهاجرين الأفارقة بعد ساعات من تنظيم تجمع سلمي أمام المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في صنعاء، الذين تجمعوا للمطالبة بتحقيق دولي في المحرقة التي تعرضوا لها في مارس 2021، ووصل عدد المهاجرين الذين نقلتهم جماعة الحوثيين قسريا إلي مناطق أخري خارج صنعاء، أكثر من 500 مهاجر، منهم 210 ذكور، و200 طفل وامرأة، جميعهم إثيوبيون، بالإضافة إلى 45 مهاجراً صومالياً، من بينهم نساء وأطفال، على متن شاحنات نقل متوسطة من نوع دينات، وصولاً إلى محافظة ذمار[35].

في سياق متصل، أجبر المهاجرون الذين نقلوا قسرا علي كتابة تعهدات بعدم العودة إلى صنعاء، ومن ثم الاتجاه بهم ناحية محافظة تعز[36]. وفي أغلب الأوقات تمت عملية الترحيل القسري بدون إبلاغ المنظمات المعنية بالمهاجرين في اليمن مثل المنظمة الدولية للهجرة أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين . وكان من بين المهاجرين الذين تم ترحيلهم طيف واسع من الجرحى الذين أصيبوا في عمليات فض الاعتصام أمام مقر المفوضية السامية لشئون اللاجئين، الذين أجبرتهم قوات الأمن التابعة لجماعة الحوثيين على النزول من على متن الشاحنات والمشي على الأقدام باتجاه مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا[37].

ووفقا للمحامية الإثيوبية عرفات جبريل بكر فإن المهاجرين المرحلين، نقلوا قسراً إلى بعض المناطق الخالية من السكان والتي تفتقر لأدني مقومات الحياة الأساسية، فهي مناطق خالية من الماء أو الغذاء. ومع إعلان أول إصابة بجائحة كورونا في اليمن، ونسبها إلي مهاجر صومالي، شرعت جماعة الحوثيين في نقل ما يربو علي 2000 مهاجر إلي الجنوب حيث مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، وتأتي عمليات الترحيل والنقل القسري للمهاجرين إلي الجنوب في سياق تنصل جماعة الحوثيين من كافة التزاماتها المفروضة عليها بموجب القانون الدولي ناحية المهاجرين[38].

---

[34] ترحيل المهاجرين الأفارقة من صنعاء، الشارع، 4 أبريل 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3elaWW7

[35] ترحيل وقتل واعتقالات.. الحوثي ينكل بالمهاجرين الأفارقة، العين الإخبارية، 3 أبريل 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/2U6ZdDK

[36] ترحيل المهاجرين الأفارقة من صنعاء، الشارع، 4 أبريل 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3kk8Pph

[37] المرجع السابق نفسه

[38] الأمم المتحدة: ارتفاع عدد المحتجزين من المهاجرين الأفارقة في سجون الحوثيين بصنعاء، العاصمة، 8 سبتمبر 2021، علي الرابط التالي: https://bit.ly/36EGJwO

غير إن الترحيل القسري للمهاجرين لم يتوقف عند الحوثيين، ومارسته الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وفي أبريل 2018، وعلى خلفية انتهاكات تعرض لها المهاجرون في مركز اللاجئين الأفارقة في البريقة في محافظة عدن والتي نجم عنها إقالة العقيد خالد العلواني قائد المركز، وضعت عناصر تابعة للحكومة اليمنية نحو 200 مهاجر معظمهم من الجنسية الإثيوبية في شاحنات ونقلتهم إلى باب المندب، على مسافة نحو 150 كيلومتر من عدن، وفقا لشهادات مهاجرين لمنظمات غير حكومية. أنزل حراس المركز نحو 100 إثيوبي في قارب إلى البحر، في الوقت الذي كان في القارب الثاني معطلاً، فأجبر الحراس الإثيوبيين الباقين على العودة إلى فناء كبير عليه حراسة قرب الشاطئ. وبعد أن قض المهاجرين يوما كاملاً في الفناء لم يتناولوا فيه الطعام، أضطر بعض المهاجرين الذين وضعوا في ظروف ترقي إلى الاحتجاز من الهرب، ناحية الحدود مع المملكة العربية السعودية[39].

التعذيب والمعاملة المُهينة

يحظر الدستور اليمني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مع ذلك عاني المهاجرين في اليمن من تعذيب مزدوج سواء من قوات الأمن التابعة لطرفي النزاع أو من قبل المهربين، وبالتزامن مع انتشار وباء فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت علي حركة الأفراد، وقرارات الإغلاق التي اتخذها سواء جماعة الحوثيين في صنعاء وفي شمال اليمن أو الحكومة اليمنية المعترف بها في الجنوب، وبداية من يونيو 2020 حدت هذه القرارات من وصول المهاجرين إلى اليمن بنسبة تصل لنحو 90% وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، لكن بقي مهاجرون عالقون بسبب هذه القرارات أيضا.

وصل عدد المهاجرون العالقون نحو 4 الاف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية لاسيما في محافظة عدن، ونحو 7 الألاف في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، وفي محافظة صعدة علي وجه التحديد[40]. هؤلاء المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل وبقوا عالقين في محافظات مختلفة في اليمن، تعرضوا للإهانات والضرب والركل بالقدم، وممارسات أخري ترقي إلى التعذيب، في المطاعم وفي مراكز الاحتجاز وفي الشوارع باعتبارهم مُتسببين في نشر الوباء في اليمن ولكونهم فئات ضعيفة في الغالب لا يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم[41]. ومارس المهربون بالتنسيق في بعض الأحيان مع شبكات إجرامية داخلية وحراس مراكز الاحتجاز التعذيب والمعاملة المهينة ضد المهاجرين، وشرعت شبكات تهريب المهاجرين في إنشاء أحواشًا يُجمع فيها الأفارقة من المهاجرين وطالبي اللجوء، وتقوم بتعذيبهم بأساليب مختلفة، منها الضرب، واغتصاب النساء والفتيات، ومنعهم من الحصول على الطعام أو المأوي، لمساومة ذويهم لتحويل مبالغ مالية لإطلاق سراحهم.

وفي حالات دالة على ذلك، رصدت مؤسسة ماعت واقعة لمهاجر إثيوبي تحدث مع مراسل صحيفة "أسوشيتد برس"، وقال إنه تعرض للتعذيب بعد أن عجز عن دفع مبلغ 2.600 دولاراً للمهربين[42]. وفي حالة أخري لأمرة تدعي إيمان ادريس إثيوبية تبلغ من العمر 27 عامًا، جاءت إلى اليمن من إثيوبيا هي وزوجها واحتجزوا من قبل مهرب إثيوبي له علاقات مع مهربين يمنيين على الحدود مع

---

[39] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي:https://bit.ly/3ehX9zq

[40] Ethiopian migrants in Yemen are being scapegoated over coronavirus, UN reports, independent, 15 July 2020, independent: https://bit.ly/3rgAWqW

[41] مهاجرون عالقون في اليمن يتعرّضون للتعذيب والخطف، بي بي سي عربية، 9 سبتمبر 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/36G5Pvb

[42] بالفيديو: مهاجرون يتعرضون للاغتصاب والتعذيب والابتزاز في اليمن، يورو نيوز، 30 أكتوبر 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/3hEzD1K

السعودية لمدة ثمانية أشهر تعرضت هي وزوجها لكافة أشكال الضرب التي يرقي إلى التعذيب بعد أن تصرفت في نحو 700 دولار لينقلها المُهرب إلى السعودية، لم يذعن لرغبتها، وقال لها "ستبقي لإني أريدك"[43]، في واقعة مماثلة لكن لشاب يدعي عبده ياسين ويبلغ من العمر 23 عاما، قال إنه اتفق مع مهربين في إثيوبيا على دفع حوالي 600 دولار للرحلة عبر اليمن إلى الحدود السعودية. لكن عندما وصل إلى رأس العارة في محافظة لحج، تم نقله إلى مركز احتجاز مع 71 شخصًا آخر، وطلب المهربون منه 1600 دولار، وبقي في محتجزا لمدة تصل إلى خمسة شهور، يقول عبده إن المهربون وحراس المركز أبرحوه ضرباً وجلدوه على ضهره، وسكبوا المياه الساخنة على ساقيه، وعلقوه مثل شاه مذبوحة[44].

إن التعذيب والمعاملة المهينة والسيئة نمط سائد يواجه المهاجرين الذين يأتون إلى اليمن سواء آملاً في البقاء أو المغادرة منها إلى المملكة العربية السعودية، وقد ساعد في وجود هذه الإساءات ممارسة كافة الأطراف لها، بما في ذلك الحوثيين وحراس مراكز الاحتجاز في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بالإضافة إلي شبكات المهربين الذين استغلوا هؤلاء المهاجرين لتحقيق أرباح طائلة في ظل سيادة الإفلات من العقاب وعدم وجود أي محاسبة حقيقة علي الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون.

التحديات الرئيسية التي تواجه المهاجرين في اليمن

أولا: سحب برامج التمويل الأساسية:

حيث تسبب سحب برامج التمويل الأساسية لاسيما في شمال اليمن من قبل منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية نتيجة ممارسات الحوثيين ناحية هذه المنظمات في تقليص برامج الحماية والمساعدات التي كانت تشمل المهاجرين في شمال اليمن.

ثانيا: حرمان المهاجرين من المساعدات الإنسانية

يتسبب حرمان المهاجرين من المساعدات الإنسانية لاسيما بسبب تحكم الحوثيين في جانب كبير من هذه المساعدات في تفاقم المعاناة التي يتعرضون لها المهاجرون في اليمن.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها اليمن

تسبب النزاع المسلح الذي دخل عامه السابع في اليمن في تدهور الاقتصاد اليمني وتذيله كافة المؤشرات الدولية والإقليمة، وأصبحت اليمن أكبر كارثة إنسانية في العالم وفقا للأمم المتحدة حيث يعيش 24.1 مليون وهم في حاجة للمساعدات الإنسان ولكل شكل من اشكال الحماية، كل هذه العوامل أنطلت علي المهاجرين مثلما أثرت في المواطنين اليمنيين أنفسهم.

[43] Migrants endure rape and torture on route through Yemen, Associated Press, 30 October2019, Available at the following link: https://bit.ly/2U5VlTr
[44] Ibid

التوصيات

إلي الهيئات الأممية:

- ضرورة التدخل الفوري لمواجهة التهديدات المباشرة التي يتعرض لها المهاجرون في اليمن والضغط علي كافة أطراف النزاع للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المهاجرون علي مدار السنوات السابقة.
- ضرورة مطالبة الجهات المانحة بأن يكون المهاجرين في سُلم أولوياتهم وشمولهم ببرامج الحماية والمساعدات الإنسانية في اليمن.

إلي جماعة الحوثيين

- الإفراج العاجل والفوري على جميع المهاجرين واللاجئين من مراكز الاحتجاز لاسيما في صنعاء كونهم يُحتجزون بصورة غير قانونية ويتعرضون لإساءات متكررة، وعدم اللجوء إلي خيار احتجاز المهاحرين فيما هو قادم إلا كإجراء أخير وأن يكون لهدف مشروع فقط.
- الوقف الفوري للترحيل القسري للمهاجرين من صنعاء إلي مناطق في جنوب اليمن لاسيما المناطق التي تشهد اقتتالاً بين الحوثيين وبين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا أو ما تعرف بجبهات القتال.

إلي كافة أطراف النزاع

- على كافة أطراف النزاع في اليمن ضرورة التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين لوضع إجراءات تسمح للمهاجرين الأفارقة بالتماس اللجوء أو الحصول على الحماية المطلوبة.
- وقف عمليات القتل خارج إطار القانون والاحتجاز التسفي والترحيل القسري والتعذيب وكافة الممارسات الأخري ضد المهاجرين والتي تخالف مبادئ وأحكام القانون الدولي.
- ضرروة تعزيز قدرات البحث والإنقاذ لدى حرس السواحل اليمنية، وكذلك التوعية بحقوق المهاجرين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلي دول المنشأ (المُصدرة للمهاحرين)

- ضرورة مراقبة وكالات التوظيف الخاصة والتي يسافر عن طريقها المهاجرون، ومحاسبتها لضمان سفر الأفراد الآمن إلى مقاصدهم. بالإضافة إلي مراقبة وملاحقة الوسطاء الذين يرسلون المهاجرين إلي شبكات من المهربين والذي في الغالب ما يحتلون علي هؤلاء المهاجرين.